منتدى المنافسة العربي
الخامس

22-23 أيار/مايو 2024
تونس

E/ESCWA/CL6.GCP/2024/ACF/Background paper.2

الجلسة الثالثة: سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

2400269E

مقدمة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت السياسات الصناعية مساراً متبايناً بين البلدان النامية، متأثّرةً بالظروف الاقتصادية ومجالات التركيز المختلفة للسياسات الاقتصادية العامة. وقد اعتمدت بعض البلدان استراتيجياتٍ شملت تيسير دخول الأسواق، وتوسيع القدرات، وتنفيذ مبادراتٍ تقودها الدولة، والتساهل مع عمليات الدمج، وتحفيز التعاون بين الشركات، مع بعض الحالات التي أدّت إلى تشكيل تكتلات احتكارية. وشملت التدابير المتّخذة حماية الصناعات الناشئة، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز التكنولوجيا، وتقديم الإعانات. وكثيراً ما نُفِّذَت هذه التدابير لصالح شركات محدَّدة تُسمّى "شركات وطنية عملاقة". غير أنّه في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، تحوّلت السياسات الحكومية نحو تعزيز المنافسة في القطاع الخاص من خلال تحرير التجارة وتشجيع الخصخصة وإزالة القيود التنظيمية. ومع ذلك، وفي ظلّ غياب الأُطُر التنظيمية الملائمة، باتت الأسواق جرّاء هذه التغيُّرات عرضةً للممارسات المانعة للمنافسة. وفي الوقت عينه، وضعت عدة دول سياساتٍ بشأن المنافسة أو عدّلت سياساتها في هذا المجال، معترفةً بالدور المحوري للمنافسة في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار. وارتفع عدد الدول التي لديها قوانين للمنافسة من 12 دولةً في عام 1970 إلى ما يقرب من 140 دولة بحلول عام 2023[1]، ما يعكس توافقاً عالمياً في الآراء بشأن أهمية المنافسة.

ومع تسارُع وتيرة العولمة والتقدُّم التكنولوجي وتغيُّر أولويات المستهلكين، يضطَرّ واضعو السياسات إلى تكييف أُطُر سياسات المنافسة والسياسات الصناعية من أجل التصدّي للتحدّيات الناشئة، ودعم الرفاه الاقتصادي، وتعزيز النمو الشامل. ويستدعي ذلك تحليلاً معمّقاً للتفاعل القائم بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية. ومن خلال التدقيق في تقاطُع هذه السياسات وتداخلها وتضاربها، يمكن لأصحاب المصلحة تحديد آثارها على ديناميات السوق ومنظومة الابتكار والاستدامة الاقتصادية على المدى البعيد، لا سيّما في ظلّ التحدّيات المعاصرة مثل جائحة كوفيد-19 والتركيز المتزايد على أهداف التنمية المستدامة.

1 منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2023)، التفاعل بين سياسة المنافسة والسياسة الصناعية، جنيف، 5-7 تموز/يوليو 2023.

1. سياسات المنافسة والسياسات الصناعية

التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية أمرٌ أساسي لحوكمة اقتصادات السوق الحديثة. وفي حين تهدف سياسات المنافسة إلى تعزيز المنافسة العادلة في السوق ومناهضة السلوك المانع للمنافسة، تسعى السياسات الصناعية إلى تعزيز النمو الاقتصادي في قطاعات محدَّدة. ومن الضروري لواضعي السياسات والشركات والمستهلكين فهم العلاقة التفاعلية بين هذه السياسات لأنها تؤثِّر بشكل كبير على ديناميات السوق والابتكار وصحة الاقتصاد ككل. وهذا التفاعل معقّد، حيث تدعم سياسات المنافسة في كثير من الأحيان أهداف السياسات الصناعية مثل الابتكار والاستثمار، ولكنها تواجه أيضاً تحدّياتٍ عندما تتناقض تدخلات السياسات الصناعية مع أهداف المنافسة، ما قد يؤدّي إلى تقويض المنافسة في السوق أو تفضيل شركات غير فعّالة. وتتأثر فعالية كل من سياسات المنافسة والسياسات الصناعية بالعوامل الاقتصادية الأوسع نطاقاً والأُطُر المؤسسية والديناميات الجيوسياسية، التي تؤثِّر باستمرار على هياكل السوق والنُّهُج التنظيمية.

وتشمل سياسات المنافسة المبادرات الحكومية المصمَّمة لتعزيز المنافسة بين المشاركين في السوق ودعم الجهود الحكومية الأخرى الرامية إلى تهيئة بيئةٍ تنافسية. وتتألف هذه السياسات من عنصرَين رئيسيَّين هما: قانون المنافسة ونشر ثقافة المنافسة. يشمل قانون المنافسة أنظمةً تهدف إلى كبح السلوكيات المانعة للمنافسة وتُنفَّذ من خلال آليات تستهدف أي ممارسات من هذا القبيل داخل الأسواق، بينما يهدف نشر ثقافة المنافسة إلى معالجة مختلف أهداف السياسات وتحقيقها، ما يجعلها بالغة الأهمية خاصة عندما تتقاطع مع السياسات الصناعية. وتتّسم سياسات المنافسة بأوجه متعدِّدة، وتسعى إلى تشجيع الاستخدام الفعّال للموارد مع الحفاظ على الحرية الاقتصادية لمختلف الجهات الفاعلة في السوق، وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنع التركُّز غير المبرَّر للقوة الاقتصادية.

وتُعَدُّ السياسات الصناعية أداةً استراتيجية تستخدمها الحكومات لتوجيه التنمية الاقتصادية، ودفع عجلة التحوّل الهيكلي، وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية على المديَيْن القريب والبعيد. وهي تشمل مجموعةً واسعة من التدخلات التي تهدف إلى تشكيل ديناميات السوق، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحفيز النمو المستدام في قطاعات أو صناعات محدَّدة. ويتّسم هذا النَّهج في السياسات بأهمية كبيرة لمعالجة إخفاقات السوق وتيسير التغيُّرات الهيكلية إذ يتيح انتقال الموارد من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الابتكارية من خلال تسخير التكنولوجيات الجديدة. ويضطلع هذا النَّهج أيضاً بدورٍ أساسي في التأثير على المشهد التنافسي بين الشركات بما أنه يرتبط بأسواق المنتجات وأسواق عوامل الإنتاج والتجارة والاستثمار الدوليَين. ويشمل مجموعةً من الأهداف، بما في ذلك التطلُّعات الإنمائية على المدى البعيد وأولوياتٍ على المدى القريب مثل توليد فرص العمل، وتعزيز إيرادات النقد الأجنبي، ومعالجة التفاوت في الدخل.

وعلى النقيض من سياسات المنافسة، تُطبَّق السياسات الصناعية عادةً من دون إطار تشريعي وتستند إلى أُطُر محدَّدة من السياسات المصمَّمة خصّيصاً لمراعاة الظروف الاقتصادية في كل بلد. وتنطوي السياسات الصناعية على مجموعة متنوّعة من الأدوات التي تغطي مجالات اقتصادية متعدِّدة، بما في ذلك تدخلات السوق الخارجية مثل التعريفات الجمركية على الواردات والحصَّص والتدابير الخاصة بتشجيع الصادرات. وتشمل أيضاً تدخلاتٍ في أسواق المنتجات لتعزيز المنافسة المحلية، وتدخلاتٍ في أسواق عوامل الإنتاج تستهدف مجالات محدَّدة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال، وسياسات العمل، والأهداف الخاصة بالمساواة.

ألف. التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية

نظراً للأهمية المتزايدة لسلاسل التوريد العالمية والأدوار المحورية لكل من سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في تشكيل ديناميات السوق وتعزيز النشاط الاقتصادي، يصبح من الضروري فهم أوجه التآزر والتضارب بين هذه السياسات. ويتجلّى التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية بطرقٍ مختلفة.

ومن النواحي التي ينبغي النظر فيها دور سياسات المنافسة كأداة في إطار السياسات الصناعية. فالمنافسة تؤدّي دوراً حاسماً لا في دفع عجلة التنمية الصناعية فحسب، بل أيضاً في تحقيق الأهداف الواسعة للسياسات الصناعية. وعندما تُنفَّذ قوانين المنافسة بفعالية، فإنها تعزِّز المنافسة داخل الأسواق، وهو أمرٌ أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويؤدّي ذلك بدوره إلى إنشاء أسواق تنافسية تحفِّز الشركات على الابتكار، وتعزيز الكفاءة، وتحسين جودة السلع والخدمات، وبالتالي تحفيز النمو والإنتاجية الصناعيَين. وتكفل سياسات المنافسة الوصول العادل إلى الأسواق وتكبح الممارسات المانعة للمنافسة، ما يهيّئ بيئة تجارية مؤاتية للاستثمار والتوسُّع الصناعيَين. وهي تكمِّل السياسات الصناعية من خلال تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في السوق وتيسير تخصيص الموارد، وهما أمران أساسيان لبلوغ أهداف محدَّدة مثل التحوّل الهيكلي والتنويع الاقتصادي. ويمكن أن يشجِّع تعزيز المنافسة على ريادة الأعمال وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يتيح تنفيذ بند "الملاذ الآمن" في قوانين المنافسة للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما هو الحال في ماليزيا، دعم هذه الشركات من خلال الحدّ من التدقيق في أنشطتها. وبموجب هذه السياسة، يُفترَض ألا تؤدّي اتفاقات أو سلوكيات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقلّ حصَّتها في السوق عن 20 في المائة إلى التأثير سلباً على المنافسة في السوق، ما لم تنطوِ على سلوك احتكاري خطير[2].

2 المرجع نفسه.

الإطار 1. التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية

دراسة حالة عن تونس

التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية أمرٌ حاسم لتعزيز بيئة اقتصادية حيوية وتنافسية. ويضمن تحقيق التوازن بين أهداف المنافسة وأهداف التنمية الصناعية أن تظلّ الأسواق مفتوحة ومبتكرة ومؤاتية للنمو وموجَّهة نحو تعزيز ممارسات السوق العادلة ودعم حيوية الصناعات.

ووفقاً للمادة 12 (2) من قانون المنافسة التونسي، فإنّ مجلس المنافسة مكلَّف بالنظر في عوامل لا تقتصر على المنافسة الاقتصادية في تقييم عمليات الدمج، بل ترتبط بمعالجة أهداف السياسات الصناعية مثل تعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية إزاء المنافسة الدولية. وهذا يوسّع نطاق التحليل ليشمل قضايا شائكة مثل حماية الصناعات المحلية ورعاية الشركات الوطنية العملاقة. وهذه الاعتبارات جزءٌ لا يتجزأ من تقييم القدرة التنافسية وتؤثّر بشكل كبير على القرارات النهائية. فعلى سبيل المثال، في قضية دمج شركة "الريان" مع شركة "لوسافر" لصناعة الخمائر، قيَّم مجلس المنافسة الفوائد التي يمكن أن تَجنِيَها الشركة التونسية، بما في ذلك إحراز التقدُّم في تكنولوجيات التصنيع والتسويق والالتزام بتعزيز تدريب الخبّازين المحليين، وبالتالي تحسين قدرتهم على التصدير. وفي تقييم دمج الشركة التونسية للغلاف الجيد مع شركتي "تيك إم إم بي" (Tec MMP) و"إم إم بي تونس" (MM Packaging Tunisie)، أكّد مجلس المنافسة على التأثير الإيجابي لهذا الدمج على تنمية المنتجات المحلية، ما أدّى إلى تقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة الاستثمار، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز فرص التدريب المهني للعمال المحليين.

دراسة حالة عن السلفادور[٦]

يشمل قانون المنافسة في السلفادور جميع القطاعات الاقتصادية، ما يمكّن هيئة مراقبة المنافسة من الدعوة إلى وضع سياسات مشجِّعة للمنافسة والتعاون مع الكيانات العامة الأخرى المعنيّة بالسياسات الصناعية. ومن خلال قانون المنافسة، والأنظمة الراعية للمنافسة في أمريكا الوسطى، ومختلف الاتفاقات الثنائية والمتعدّدة الوكالات مع الهيئات العامة الأخرى، وُضِع إطارٌ منظَّم لتسهيل التفاعل والتعاون مع الكيانات العامة الأخرى باستخدام الآليات المختلفة التالية:

- **تبادُل المعلومات:** يُجيز قانون المنافسة لهيئة مراقبة المنافسة التماس التعاون من أي جهة مختصَّة لكي تتمكّن من الوفاء بمسؤولياتها. وقد يشمل هذا التعاون عقد اجتماعات أو طلب معلومات خطيّة للحصول على معطيات أساسية وإبرام الاتفاقات. وهذا يضمن توفير معلومات موثوقة من مصادر أولية إلى هيئة مراقبة المنافسة لكي تستند إليها في تنفيذ أنشطتها بما في ذلك تقييم عمليات الدمج، وإجراءات الإنفاذ، وجهود الدعوة مثل توفير الآراء وإجراء دراسات السوق، والمراقبة. وتتيح هذه التدابير للهيئة التعمُّق في فهم كل قطاع واتّخاذ التدابير المناسبة على أساس ذلك.
- **نقل نتائج إجراءات الإنفاذ:** يتطلب قانون المنافسة من هيئة مراقبة المنافسة إبلاغ السلطة التنظيمية المختصَّة إذا تبيَّن في تحقيقاتها بشأن الممارسات المانعة للمنافسة أنّ سبب هذه الممارسات يرجع إلى أوجه القصور في الإطار التنظيمي الذي يقع ضمن اختصاص السلطة التنظيمية.
- **عملية التقييم قبل الدمج:** في القطاعات الخاضعة للتنظيم، ينصّ قانون المنافسة على أنّ قرار هيئة مراقبة المنافسة بشأن عمليات الدمج هو قرار مُلزِم بالنسبة للهيئات الناظمة للقطاعات أثناء عملية التقييم قبل الدمج.
- **توفير الآراء وإجراء دراسات السوق:** تتمتّع هيئة مراقبة المنافسة وفقاً لولايتها القانونية، بسلطة تقديم آراء غير مُلزِمة، إما تلقائياً أو عند الطلب، للتحقُّق من الوثائق القانونية أو إجراءات المشتريات العامة التي يمكن أن تعيق المنافسة أو تمنعها.

- **الاتفاقات الثنائية والمتعدّدة الوكالات مع السلطات العامة الأخرى:** من خلال إنشاء آليات التنسيق مع الهيئات الناظمة والكيانات العامة الأخرى، تستند هذه الاتفاقات إلى أدواتٍ مختلفة، بما في ذلك بناء علاقات ثقة قوية بين الوكالات لتيسير الحوار المفتوح، وإذكاء وعي الهيئات الناظمة بشأن القضايا الخاصة بسياسات المنافسة.
- **المَراجع في السياسات العامة:** يمكن استخدامها كأداة مفيدة لتنسيق السياسات من خلال الإشارة إلى المنافسة وأخذها في الاعتبار عند تخطيط الأنشطة والسياسات. على سبيل المثال، وَرَد ذِكر المنافسة في سياسة التجارة والاستثمار للفترة 2020-2050.

أ. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2022). Peer Reviews of Competition Law and Policy: Tunisia, p. 124.

ب. The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2023): Interaction between competition and industrial policies – EL Salvador.

ويتجلّى التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في ناحية هامة أخرى، وهي نشر ثقافة المنافسة في ما يتعلق بالسياسات الحكومية. وتؤدّي السلطات المعنيّة بالمنافسة دوراً حاسماً في تقديم الآراء والمعلومات بشأن السياسات الحكومية، وضمان مواءمتها مع أهداف سياسات المنافسة. ويتيح نشر ثقافة المنافسة على نحو فعّال إذكاء الوعي بتكاليف السياسات الحكومية وفوائدها، ويعزّز الاتّساق بين السياسات الحكومية وسياسات المنافسة. ويمكن أن يتّخذ نشر ثقافة المنافسة أشكالاً مختلفة منها التعليقات الرسمية، والورقات البحثية، والمؤتمرات، والشهادات، وحلقات العمل، ومجموعات العمل، والمبادرات التشريعية. فعلى سبيل المثال، تُبيّن المناقشات الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التشريعات التي تعزّز الرقابة على سياسات الدعم الأجنبية في عمليات التقييم قبل الدمج كيفية تأثير نشر ثقافة المنافسة على السياسات الصناعية من خلال منع حدوث خلل في السوق المحلية بسبب سياسات الدعم الأجنبية.

الإطار 2. الإعفاءات في قانون المنافسة دعماً للسياسات الصناعية[أ]

مع أنّ الرأي السائد يُفيد بضرورة تطبيق قانون المنافسة على جميع القطاعات والشركات التي تزاول أنشطةً تجارية، كثيراً ما تُمنَح إعفاءاتٌ لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية. غير أنّ منح الإعفاءات لا يعني إضعاف إنفاذ قوانين المنافسة، بل هو وسيلة تتيح تحقيق مختلف أهداف قانون المنافسة والسياسات الصناعية.

فعلى سبيل المثال، يجوز منح إعفاءات لأنشطة البحث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية. وفي العديد من الدول، قد تستفيد بعض مساعي البحث والتطوير من الإعفاءات بموجب قانون المنافسة، ما يسهِّل الابتكار ويعزّز رفاه المستهلك، ولا سيّما في قطاعات مثل المستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات. وتكون هذه الإعفاءات محدودةَ النطاق والمدة عادةً، ولا تنطبق إلا بالقدر اللازم لدعم التعاون في مجال البحث والتطوير.

ومن منظور السياسات الصناعية، تسهم الإعفاءات المتصلة بالبحث والتطوير في إعادة هيكلة الاقتصاد وتوجيهه نحو صناعات أكثر اعتماداً على التكنولوجيا أو المعرفة. ومن شأن الإعفاءات المتصلة بحقوق الملكية الفكرية منح الشركات حقوقاً احتكارية قانونية، ما يَحصر تطبيق قانون المنافسة في نواحٍ معيّنة مثل التسعير والترخيص والتعامل الحصري. وتتماشى هذه الحماية مع أهداف السياسات الصناعية إذ تحفّز الابتكار وتسويق الأفكار الجديدة وتعترف بدور الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار.

أ. الأونكتاد (2009)، العلاقة بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في النهوض بالتنمية الاقتصادية، جنيف، 7-9 تموز/يوليو 2009.

والجدير بالذكر أنّ التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية ليس سهلاً في جميع الحالات. وعلى الرغم من أوجه التآزر بينها، غالباً ما تتضارب سياسات المنافسة مع السياسات الصناعية لأنها لا تعطي الأولوية إلى الأهداف نفسها. فسياسات المنافسة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية في السوق، بينما تسعى السياسات الصناعية إلى معالجة مختلف المصالح العامة مثل تطوير البُنى الأساسية، وتحقيق استقرار الإمدادات، والحفاظ على العمالة. وتتولّى هيئات مختلفة عادةً تنفيذ هذه السياسات: فسياسات المنافسة تنفّذها السلطات المعنيّة بالمنافسة، والسياسات الصناعية تنفّذها الهيئات الصناعية. ويمكن أن يترتّب على ذلك تداخلٌ في الاختصاصات، ما قد يؤدّي إلى تضارب في القرارات أو اختلاف في نَهج التنفيذ. فقد تدعم وزارات الصناعة مثلاً، الجهات الفاعلة في السوق من خلال تزويدها بالإعانات أو الحوافز الضريبية، في حين تراقب سلطات المنافسة سلوك هذه الجهات وتعتبره مانعاً للمنافسة وتعاقب عليه.

باء. تقنياتٌ لتعزيز التنسيق بين السياسات

تتحكّم سلطات المنافسة والهيئات الناظمة للقطاعات بعملية اتّخاذ القرارات في السوق، نظراً لتداخل اختصاصاتها، ما قد يؤدّي إلى تضارب سياساتها واختلافها. ولتحقيق الاتّساق بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية وضمان تأثيرها الإيجابي على الأسواق، وبالتالي تعزيز الأنشطة الاقتصادية، تسلّط هذه الوثيقة الضوء على تقنيات معيّنة لتعزيز التفاعل بين السياسات[3].

- **تحقيق مركزية الوظائف التنظيمية وحصرها في وكالة المنافسة:** يقتضي أعلى مستوى من التنسيق التنظيمي دمج عدة منظمات في هيئة واحدة. وكمثالٍ على هذا النَّهج، تُدمِج اللجنة الأسترالية للمنافسة والمستهلك العديد من الوظائف التي تُقسَم عادةً بين وكالات المنافسة والوكالات الناظمة للقطاعات.
- **حقوق النقض:** من المهم منح حقوق النقض إلى سلطات المنافسة لتمكينها من رفض الإجراءات أو السياسات التي تضعها السلطات الأخرى. وتعزِّز هذه الحقوق قدرة سلطات المنافسة على نشر ثقافة المنافسة والتصدّي للممارسات المانعة لها من خلال ضمان الاتّساق بين مختلف السياسات.
- **تقييم أثر الأنظمة على المنافسة:** يتطلب التقييم الإلزامي لأثر الأنظمة على المنافسة أن تقدّم الوكالات الناظمة للقطاعات بياناتٍ تساعد على تحليل أثر الأنظمة على المنافسة. وهذا يشجّع الهيئات الناظمة على تقييم آثار أنظمتها على المنافسة مقارنةً بعوامل أخرى ودمج قضايا المنافسة في عملية صُنع السياسات.
- **اتفاقات التنسيق:** كثيراً ما تُبرَم هذه الاتفاقات من خلال مذكرات تفاهم، وهي الوسيلة الأولى لإقامة التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات الأخرى الناظمة للقطاعات. وتحدّد هذه الاتفاقات بروتوكولات لصُنع القرار في المجالات التي تتداخل فيها الاختصاصات فضلاً عن شروط تبادل المعلومات بشأن المسائل التي تهمّ الطرفين.
- **تبادُل المعلومات:** عند اتّخاذ القرارات أو تنفيذ السياسات، قد يؤدّي التباين في المعلومات المتاحة إلى تضاربٍ في النُّهُج أو النتائج بين سلطات المنافسة والهيئات الناظمة للسياسات الصناعية. ولا بدّ من بذل الجهود لسدّ هذه الفجوة في المعلومات وتعزيز التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات الناظمة للسياسات

3 OECD, Inter-American Development Bank (2006). Improving relationships between competition policy and sectoral regulation.

الصناعية من أجل ضمان نتائج تنظيمية متّسقة وفعّالة تصبُّ في تحقيق أهداف المنافسة والأهداف الاقتصادية بشكل عام.

جيم. دور التعاون في عملية التنفيذ

تتقاطع سياسات المنافسة والسياسات الصناعية على نحوٍ متباين إذ إنّ أهداف تعزيز المنافسة في السوق وتشجيع التنمية الصناعية تتلاقى حيناً وتتباعد حيناً آخر. وتهدف مراقبة عمليات الدمج، التي تمثّل ركناً أساسياً في سياسة المنافسة، إلى منع عمليات الدمج والاستحواذ التي تكبح المنافسة في السوق. ومع ذلك، قد تحفِّز السياسات الصناعية في بعض البلدان النامية توحيد الصناعات لتحقيق وفورات الحجم وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ويُبرِز هذا الأمر التفاعل المعقَّد بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية، حيث يمكن لعمليات الدمج والاستحواذ أن تعزِّز المنافسة أو تعوقها تبعاً للظروف. ولمعالجة هذا التعقيد، لا بدّ من التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات الصناعية. ويتيح هذا التعاون القدر اللازم من التنسيق للتخفيف من المخاطر المانعة للمنافسة وضمان الاتّساق مع أهداف السياسات الصناعية. وتتمتَّع الهيئات الناظمة بسلطة التحقيق الاستباقي في السلوك المانع للمنافسة الذي يمكن أن يقوِّض أهداف السياسات الصناعية. لذلك، من الضروري وضع بروتوكولات لتشجيع التعاون بين هذه السلطات، من خلال لوائح تنظيمية أو مذكرات تفاهم، بهدف تعزيز أوجه التآزر بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية. ومن شأن هذه البروتوكولات تسهيل التواصل والتقليل من التكرار وتسريع الإنفاذ، ما يصبُّ في تحقيق أهداف المنافسة والتنمية الصناعية على السواء.

2. الخلاصة والخطوات المقبلة

في خِضمّ التحوّلات الأخيرة التي شهدها العالم نحو الرقمنة وزيادة التركيز على التنمية المستدامة، تبرز سياسات المنافسة كأداةٍ حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية مصالح المستهلكين في المجال الرقمي. ومع ذلك، قد يؤدّي التركيز الحكومي على القطاعات الرئيسية مثل الرقمنة والتنمية المستدامة إلى تعزيز سلوكيات مانعة للمنافسة، وذلك بسبب اختلاف النُّهُج في مجال السياسات. ولتعزيز التفاعل المتناغم بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في هذه القطاعات، لا بدّ من الاعتراف بها كمجالاتٍ محورية للتقدُّم. ولا بدّ من تحقيق المواءمة بين هذه السياسات بما يتماشى مع القطاعات الرئيسية المذكورة، وذلك لتعزيز كفاءة السوق.

وتعطي الحكومات على نحوٍ متزايد الأولوية للتحوّل الرقمي في سياساتها الوطنية من أجل دفع الابتكار والنمو الاقتصادي ودعم قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات. وفي حين تهدف قوانين المنافسة إلى دعم هذه الأهداف، إلا أنّها تنطوي على خطر محاباة بعض الشركات، ما قد يقوّض العدالة في السوق أو يزيد من الممارسات الاحتكارية. وبالتالي، تؤدّي سلطات المنافسة دوراً هاماً في تشكيل السياسات الرقمية لضمان عدم إعاقة الابتكار أو المنافسة بشكل غير عادل. ويشير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أنّ بعض الدول قد حدَّثت قوانينها المتعلقة بالمنافسة لمعالجة قضايا المنافسة في الاقتصاد الرقمي، مثل قانون الأسواق الرقمية للاتحاد الأوروبي[4]. ويتجاوز هذا التشريع نطاق المنافسة ليشمل مجالاتٍ مثل الأسواق الداخلية والصناعة والتكنولوجيا، ما يتيح تطبيقه على القضايا الرئيسية في القطاع الرقمي، ولا سيّما المنصَّات الكبيرة عبر الإنترنت. ويتطلّب التفاعل الفعّال بين السياسات تعاوناً وثيقاً بين سلطات المنافسة والسلطات الصناعية، لا في وجهات النظر فحسب، بل أيضاً في الخبرات الفنية. وكثيراً ما تفتقر سلطات المنافسة إلى المعرفة التكنولوجية اللازمة في الأسواق الرقمية، ما يؤكّد أهمية فهم التكنولوجيا من أجل إنفاذ قوانين المنافسة واعتماد نُهُج السياسات الرقمية على نحو مناسب.

وفي جميع أنحاء العالم، تلتزم الحكومات والشركات على نحو متزايد بأهداف التنمية المستدامة، التي تشمل مجالاتٍ مختلفة مثل تعزيز الطاقة المستدامة، وزيادة الاستهلاك والإنتاج المسؤولَين، ومعالجة تغيُّر المناخ. وفي هذا السياق، تضطلع قوانين وسياسات المنافسة بدورٍ حاسم في تشكيل خيارات المستهلكين ودفع الابتكار والإنصاف والاستدامة في الممارسات التجارية. ولا بدّ من تحقيق التوازن والتناغم بين مبادرات الاستدامة والمنافسة في السوق. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل سلطات المنافسة على إصدار مبادئ توجيهية تهدف إلى التوفيق بين أهداف الاستدامة ومبادئ المنافسة. وتُجرى مناقشات مستمرّة بشأن التعديلات التشريعية لقوانين المنافسة من أجل دمج اعتبارات الاستدامة على نحو أفضل. وعلى الرغم من الطبيعة المتغيِّرة للعلاقة بين المنافسة والاستدامة، يتزايد الاعتراف

4 المرجع نفسه.

بالحاجة إلى أنظمة شفّافة والتعاون بين سلطات المنافسة والقطاعات الحكومية الأخرى لمواءمة استراتيجيات المنافسة مع أهداف الاستدامة.

ختاماً، تمثّل العلاقة بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية ركيزةً للحوكمة الاقتصادية إذ تولّد آثاراً عميقة على ديناميات السوق والابتكار والرفاه الاقتصادي العام. ومع أنّ هذه السياسات غالباً ما تتكامل، فقد تتضارب أحياناً بسبب تباين أولوياتها وآليات تنفيذها. وفي حين تتعامل الحكومات مع الظروف الاقتصادية المتغيِّرة من خلال تنفيذ تدخلات توجِّهها السياسات الصناعية، لا بدّ من أن تكثّف سلطات المنافسة جهودها لتقييم أثر هذه التدخلات على المنافسة. والتعاون بين سلطات المنافسة والهيئات المعنيّة بالسياسات الصناعية ضروريٌ للحفاظ على المنافسة أثناء تنفيذ التدابير التي تستوجبها السياسات الصناعية وبعد تنفيذها.

وأمام التغيُّرات الاقتصادية السريعة، لا سيّما في المجال الرقمي، فإنّ سلطات المنافسة مكلّفة بمراقبة الصناعات الناشئة والاستجابة بسرعة لحاجاتها. ولمواجهة هذه التحدّيات، لا بدّ من أن تعزِّز سلطات المنافسة قدراتها وخبراتها، وأن يكون التعاون الفني بين السلطات الصناعية سبيلاً لمعالجة الثغرات المعرفية. ومن خلال تحفيز التعاون وتعزيز القدرات، يمكن لسلطات المنافسة أن تتكيَّف بفعالية مع الظروف الاقتصادية المتغيِّرة وأن تدعم أسواق المنافسة لصالح جميع أصحاب المصلحة.